

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تحتوي على مجموعة من السياسات، ولعل في مقدمة هاته السياسات تدخل البنك المركزي في السوق النقدي وهو ما يصطلح عليه في الأدب الاقتصادي بالسياسة النقدية، وتدخل الحكومة في الإيرادات والنفقات ما يعرف بالسياسة المالية، التي تسعى كل منهما إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، ولعل الهدف الذي تشترك فيه كلتا السياستان هو تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الذي تسعى جميع الدول لتحقيقه والمحافظة على استمراره من خلال توظيف أدوات كل من السياسة النقدية والمالية.

ومع تنامي العمل المصرفي الإسلامي في كثير من دول العالم وظهور الأزمات تواليًا خاصة بعد أزمة الرهن العقاري 2008 التي تعزى أسبابها بصفة أساسية إلى طبيعة العمل الرأسمالي القائم على سعر الفائدة وانعدام الشفافية وضعف الرقابة، تبين عدم كفاءة السياسة المالية والنقدية بأدواتها التقليدية، بات من الضروري البحث عن بدائل للأدوات التقليدية للسياسة المالية والنقدية تندمج مع أصول ومبادئ ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي التي تستبعد التعامل بسعر الفائدة سواء كانت دائنة أو مدينة واستبدال ذلك بصيغة المشاركة في الربح والخسارة سواء كان الأمر ما تعلق بعملية التمويل أو عملية السوق المفتوحة من خلال علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الإسلامية، أما من حيث السياسة المالية فهي تستخدم مجموعة من الآليات في مقدمتها الزكاة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. يأتي هذا البحث الموسوم بدراسة العلاقة السببية الطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2018. كإضافة لينة جديدة في هذا الإطار لبيان مدى حاجة الاقتصاد الإسلامي لمثل هاته السياسات، وتحديد العلاقة السببية التي تربطها بالنمو الاقتصادي.

1.1. الاشكالية الرئيسية: تتمحور الاشكالية الرئيسية حول السؤال الآتي:

هل توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين أدوات السياستين النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان؟ وما هو اتجاهها؟.

2.1. فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة سببية موجبة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي مع النمو الاقتصادي في السودان في الأجل الطويل نستنتج منها ثلاث فرضيات:

- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان في الأجل الطويل.
- توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه ذات دلالة إحصائية بين السياسة المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان في الأجل الطويل.
- تؤثر الصدمات المفاجئة في أدوات السياسة المالية (الزكاة) والنقدية (الصكوك الإسلامية شهامة، صيغة التمويل بالمشاركة) وفق المنظور الإسلامي على النمو الاقتصادي ايجابيا

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين أدوات السياستين النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي المبرر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2000-2018 من خلال الهدف الرئيسي نستخلص جملة من الأهداف الأخرى نوجزها فيما يلي:

- إبراز أدوات السياسة النقدية والمالية الإسلامية البديلة عن أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي؛
- توضيح مكانة الزكاة كدافع للاستثمار؛

• قبع مسار تطبيق الصكوك الإسلامية، من خلال استحداث مجموعة من الشهادات التي تسعى في مجملها إلى تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمار مع تبيان علاقتها على النمو الاقتصادي.

4.1. منهجية الدراسة: قصد الاحاطة بجوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب التحليلي الاحصائي القياسي، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع نشأة ديوان الزكاة ومراحل استحداث الصكوك الإسلامية .
5.1. الدراسات السابقة:

- ❖ دراسة قرباي بوبكر (2015) الموسومة بـ " السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة السودان 2001-2011. حاولت هذه الدراسة إبراز أدوات السياستين النقدية والمالية في معالجة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم والنمو، خلصت إلى قدرة السياستين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(قرباي، 2015).
- ❖ دراسة عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، عصام جوادي (2020)، الموسومة بـ " نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان للفترة 2000-2014. تهدف هذه الدراسة إلى نمذجة تأثير التمويل الإسلامي على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية، تم تقدير هذا النموذج باستخدام نظام المعادلات بدل من النماذج أحادية المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ذات الثلاث مراحل. توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي (المشاركة، المضاربة، المراجعة، المسقاة، التأجير، الاستصناع) يساهم بشكل واضح في التحكم في السيولة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تساهم أيضا في التحكم في التضخم. كما توصلت الدراسة بأن الصكوك الإسلامية (شهادات المشاركة الحكومية شهامة) تؤثر على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية(عبد اللاوي، محريق، و جوادي، 2020، الصفحات 124-167).
- ❖ دراسة Ekosuprayitno (2020)، الموسومة بـ "the impact of zakat on economic Growth in 5 state in Indonesia". تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تأثير توزيع الزكاة في أندونيسيا على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM توصلت الدراسة بأن الزكاة تربطها علاقة مهمة وإيجابية مع النمو الاقتصادي وأن توزيعها يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (Eko, 2020, pp. 1-7).
- ❖ دراسة HumaNawaz et al (2019)، الموسومة بـ " Impact of Islamic Finance on economic growth in Pakistan ". تبحث هذه الدراسة في التفاعل الديناميكي بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في باكستان، باستخدام عدة متغيرات تتمثل في (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، التمويل الإسلامي، الأصول المالية الإسلامية، السكان)، وبالاعتماد على منهجية التكامل المشترك والعلاقة السببية لمعرفة ما إذا كان التمويل الإسلامي يؤثر على النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعمل بشكل جيد على تعزيز النمو الاقتصادي، كما توصلت إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الأصول الإسلامية والسكان (Huma, Maira, Salman, Sayed, & Bukhari, 2019, pp. 8-18).
- ❖ دراسة Noorkartinamohamad, et al (2020)، المعنونة بـ "The Impact of zakat economic growth in malaysia". تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير الزكاة على النمو الاقتصادي في ماليزيا، باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 2006-2018 للمتغيرات التالية (الزكاة، السكان، الفقر، الناتج المحلي الاجمالي)، وبالاعتماد على اختبارات Pedroni Coitmatation و FMLOS. توصلت الدراسة إلى أن الزكاة تؤثر في المتغيرات الكلية مثل توزيع الدخل والفقر والاستهلاك الكلي (Noor Kartina, Nor Ermawati, & Nor Mosfirig, 2020, pp. 32-36).

1.2. السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي:

سوف نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى تعريف، وأهداف، وأدوات السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي.

❖ تعريف السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي:

تعرف السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي على أنها "استخدام الدولة الإسلامية لنفقاتها وإيراداتها لتحقيق جملة من الأهداف في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال". (حسين صوفي، 2015، صفحة 28).

كما تعرف أيضا على أنها جميع القرارات ذات الصبغة المالية، التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة (شعبان فهي، 1995، صفحة 5).

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن أن نعرف السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي على أنها: تلك الاجراءات والتدابير التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عليه على ضوء مرتكزات الاقتصاد الإسلامي الخاصة بالإيرادات والنفقات بغية تحقيق جملة من الاهداف الموافقة للشريعة الإسلامية.

❖ أهداف السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي: تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمقاصد العامة والخاصة يمكن اجازها كالآتي:

• الاقتصاد والاعتدال في الانفاق العام:

هذا المبدأ أخذ من الآية الكريمة من خلال قوله تعالى: ﴿والذين إذا نفقوا لهما أموالهم لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قولا﴾ (سورة الفرقان الآية 67).

• الاستخدام الأمثل لموارد الاقتصاد:

الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية يحقق العديد من الأهداف في مقدمتها القضاء على البطالة، وبالتالي توفير مصدر دخل لحياة كريمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار، يقول الاستاذ الدكتور محمد عمر شبرا " ان تحقيق معدل نمو مرتفع ليس له أهمية إلا في الحدود التي يساهم فيها هذا النمو في تحقيق التوظيف الكامل، والحياة الاقتصادية الطيبة بشكل عام (القره داغي، 2010، صفحة 632).

• تحقيق التنمية الاقتصادية:

تحتل السياسة المالية مركز الصدارة من بين السياسة الاقتصادية، كونها تعتمد على الموازنة العامة كأداة نهائية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تستهدف تحقيق معدلات عالية للتنمية الاقتصادية، ووفقا لهذا المقصد فقد راعت السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي الواجبات المفروضة على المال كزكاة، الخراج ألا تكون ثقيلة كي لا تقتل الحافز على العمل والبذل والاستثمار (مجنوب، 1996، صفحة 146).

• تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ان تحقيق المصلحة العامة الدينية والدنيوية تعتبر من أهداف السياسة المالية الإسلامية متى كانت تتبع هذه الاخير مرتكزات الاقتصاد الإسلامي، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو، وعلى ضوء هذا تعرف السياسة المالية التي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي "بأنها السياسة التي تعالج البطالة بإحداث عجز في الميزانية العامة، وتعالج التضخم بإحداث فائض في الميزانية العامة. ذلك بأن الاستقرار الاقتصادي كهدف يعني أمرين: (حسين صوفي، 2015، الصفحات 52-56)

- تحقيق التشغيل الكامل؛

- تحقيق ثبات نسبي في مستوى الاسعار.

• **التوزيع العادل للدخل والثروة:** تقوم الدولة بنفسها بجباية الزكاة حتى يتمكن من سد الحاجات لمن لم يتمكن من توفيرها بنفسه، وفي حالة عدم كفاية الزكاة تقوم الدولة بتمويل مصالح المحتاجين والانفاق على حاجاتهم من فائض الايرادات الموجودة لديها (حسين صوفي، 2015، صفحة 55)، كما يهدف الانفاق الحكومي إلى توزيع الدخل من خلال تقديم الاعانات للعاطلين على العمل وللمنتجين لدعم المشروعات الانتاجية (عفر، 1980، صفحة 314). تركز اعادة توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الإسلامي على الاقرار بالمبادئ التالية:

- التفاضل في الارزاق قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضْلٌ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (سورة النحل الآية 71).

- أن لا يكون المال دولة بين الأغنياء لقوله تعالى: ﴿لِي لَا يَكُونَ دَوْلَةً فِي الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (سورة الحشر الآية 7).

❖ **أدوات السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي:** نميز أداتين من أدوات السياسة المالية وفق المنظور الإسلامي، أحدهما يرتبط بالإيرادات العامة والآخر يرتبط بالنفقات العامة

• **أدوات السياسة المالية الإسلامية على صعيد الإيرادات العامة:** هناك نوعان من الإيرادات العامة، إيرادات دورية وإيرادات غير دورية، نوضحها فيما يلي:

الإيرادات الدورية الدائمة: تتكون هاته الإيرادات من الزكاة، الخراج، الجزية، عشور التجار، إيرادات أملاك الدولة، فيما يلي نوضح ذلك:

- **الزكاة:** هي الركن الثالث من أركان الاسلام، حيث تعتبر من النفقات التكافلية الواجبة، ومنجما غنيا لا ينضب من الأسرار الاقتصادية (الصحري، 2013، صفحة 50) ويقصد بها النماء والطهارة والصلاح، لأن المال يزكو بها، وشرعا هي الفريضة في المال المخصوص يجب بإنفاق مالكة ملكا تاما للمسلم الحر البالغ العاقل، إذا بلغ النصاب يضعها المكلف في مصارفها المحددة مع قطع المنفعة عنه من كل وجه، في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَأَقْسِمُوا بِاللَّهِ وَالزَّكَاةِ﴾ (سورة البقرة الآية 43).

- **الخراج:** وهي أجرة الأراضي التي تعتبر ملكيتها للمسلمين عامة يدفعها المستثمر المنتفع بها، حيث تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة التي تمنع تفتيت الملكية الزراعية (حسين صوفي، 2015، الصفحات 102-103). وهي نوع من انواع الضرائب على الارض التي افتتحها المسلمون أو تصالحوا عليها فصارت ملكا للدولة الإسلامية، يستغلها القائمون عليها ويؤدون نسبة معينة مما تخرجه الأرض نقدا أو عينا طبقا للسعر الذي تحدده الدولة الإسلامية، وهو ما يشبه ما نطلق عليه الآن بالضريبة العقارية على الاراضي الزراعية (قرباني، 2015، صفحة 48).

- **الجزية:** هي فريضة مالية تفرض على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم، فالجزية نظير حماية المسلمين لأهل الذمة من الاعداء دون مشاركة منهم في الدفاع عن أنفسهم وتسقط عنهم متى عجز المسلمون عن حمايتهم (حسين صوفي، 2015، صفحة 103).

- **الإيرادات العامة للدولة وعشور التجارة:** وهي قيام الدولة ببعض المشاريع الاقتصادية والخدمية والاجتماعية لتلبية حاجيات اجتماعية للحصول على إيرادات للخزينة لتغطية أوجه الانفاق العام.

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2018

أما عشور التجارة هي الضرائب التي تفرضها الدولة الإسلامية على حركة السلع والبضائع القادمة من بلاد الكفر إلى بلاد المسلمين. فمن خلال هذه الضرائب (عشور التجارة) يساهم التجار بجزء من أرباح تجارتهم في تغطية تكاليف الخدمات والمرافق العامة التي في ظلها تنمو وتثمر المبادلات التجارية بين أفراد المجتمع (العمارة، 1996، صفحة 24).

الإيرادات غير الدورية: هي الإيرادات التي لا تخضع لعامل الزمن من بين هذه الإيرادات ما يلي:

- الفيئ: هو المال الذي يؤخذ من الكفار من غير قتال، فمال الفيئ مصدره من غير المسلمين المتصالحين مع المسلمين ويدخل في ذلك الخراج والجزية وعشور التجارة على غير المسلمين ومال الهدنة (شحاذه حسين، 2013، صفحة 9).
- الأنفال: ونعني بها الزيادة علة مقصود تشريع الجهاد، وهو اعلاء كلمة الله وقهر أعدائه.
- الغنائم: هي ما أخذ من أهل الحرب عنوة والحرب قائمة، الفرق بينها وبين الفيئ أن هذه الأخيرة عكس الغنائم في أخذ الأموال تؤخذ بدون حرب (خليل وعبدي، 2015، صفحة 233).

❖ أدوات السياسة المالية على صعيد النفقات العامة:

• النفقات التي حدد لها إيرادات معينة:

- مصارف الزكاة: حدد المولى سبحانه وتعالى الأبواب التي تنفق فيها إيرادات الصدقات فقال تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِمْ﴾. ﴿سورة التوبة الآية 60﴾. منها ولؤلؤة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن المسكين. ﴿سورة التوبة الآية 60﴾. ومن خلال الآية السابقة يتضح أن أوجه انفاق الأموال المحصلة من فريضة الزكاة متعددة ومتشعبة تشمل جميع متطلبات المجتمع الضرورية لإقامة مجتمع متكامل البنیان، الأصناف الثمانية. الأصناف الثمانية هي (الفقراء، المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، سبيل الله، ابن السبيل).

- مصارف الفيئ: حدد القرآن الكريم مصارف الفيئ بقوله تعالى ﴿مَا قَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلَهُ مِنَ الْغَنَائِمِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة الحشر الآية 7).

- مصارف الغنيمية: انفاق الغنائم محدد في كتاب الله عز وجل في قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّوْا لِمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فِئًا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ أَعْتَدْتُمْ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ يَوْمَ الْقِيَامِ فَلِمَ كُنتُمْ لَا تَعْتَدُونَ﴾ (سورة الأنفال الآية 41).

- النفقات غير المحددة التوجه: يتضح أن نظام الاقتصاد الإسلامي قد خصص نفقات معينة من الإيرادات وهذا بدليل الشرع، بالمقابل لم يخصص إيرادات معينة توجه إلى انفاق معين، كالإنفاق على التربية والصحة والزراعة والصناعة وغيرها بهدف تحقيق المصلحة العامة، فالإنفاق غير المحدد المصارف هو انفاق يترك لولي الأمر واجتهاده بما يحقق المصلحة للأمة، فإذا ترتب عن هذا الانفاق إخلال بمصلحة عامة وجب التوقف عن هذا الانفاق، فحاجيات الدولة ومصالحها وأهدافها يجب أن ترتب في سلم الأولويات.

2.2. السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي:

من خلال هذا المحور سنحاول ذكر الجانب النظري للسياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي من تعريفها، أهدافها، أدواتها سواء ما تعلق بالجانب الذي لا يتأثر بسعر الفائدة أو بالجانب الذي تنفرد به لوحدها أي الابتعاد عن سعر الفائدة الربوي لأن مرتكزات الاقتصاد الإسلامي لا تبيح التعامل بسعر الفائدة سواء كانت دائنة أو مدينة واستبدال ذلك بالمشاركة في الربح والخسارة.

❖ تعريف السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي:

انطلاقاً من قول الشافعي رحمه الله " لا سياسة إلا ما وافق الشرع"، فالسياسة النقدية تعرف على أنها مجموع الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لتنظيم شؤون النقد وإدارتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (شاويش، 2011، الصفحات 157-158).

تعرف السياسة النقدية بأنها " التحكم والاشراف على حجم النقود المتداولة، لما لها من تأثير على القيم الحقيقية لأموال الأفراد، لكن الخلاف بينها وبين السياسة النقدية التقليدية هو بالأهداف الكلية المراد تحقيقها، والسلوكيات التي تحكم كيفية توظيف تلك النقود لتحقيق تلك الأهداف (الوادي، 2014، الصفحات 19-20).

من خلال التعاريف السالفة الذكر فالسياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي هي: مجموع الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية لتنظيم النقد وادارته بشرط أن تكون هذه الاجراءات والتدابير موافقه لأحكام الشريعة الإسلامية، هذه الاخيرة تصفي على السياسة النقدية بعد خاص فهي عبارة عن القانون الذي يحكم على السياسة بما يحل ويحرم من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف في مقدمتها الاستقرار والنمو الاقتصادي.

❖ أهداف السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي: السياسة النقدية في الاسلام تسهم في تحقيق الأهداف التالية: (أبو الفتوح، 2015، صفحة 166)

- المساهمة في تحقيق تخصيص أمثل للموارد، ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي في اطار من التوازن من الوفاء بالحاجات عبر الزمن، وايجاد فرصة عمل مناسب لكل قادر عليه.
- تحقيق الاستقرار النقدي.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

❖ أدوات السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي:

وفقاً لمرتكزات الاقتصاد الإسلامي يمكن ابقاء كافة أدوات السياسة النقدية التي لا تتعامل بسعر الفائدة، أما الأدوات التي تتعامل بسعر الفائدة يمكن صياغتها في أدوات بديلة تناسب مع مرتكزات الاقتصاد الإسلامي، فيما يلي سنحاول عرض أدوات السياسة النقدية الإسلامية التي تتوافق مع أدوات السياسة النقدية التقليدية، أي لا تتأثر باستبعاد أسعار الفائدة، والأدوات البديلة التي لا تتوافق مع السياسة النقدية التقليدية.

- الأدوات التي تتوافق مع السياسة النقدية التقليدية (لا تتأثر باستبعاد أسعار الفائدة): سنحاول عرض أدوات السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء سعر الفائدة والتي نقسمها إلى أدوات كمية وأدوات كيفية وأدوات وأساليب التدخل المباشر. الأدوات الكمية:

- الحد الأدنى للاحتياطي النقدي: (صالح، 2001، الصفحات 52-53) يمكن للبنك المركزي في ظل النظام الإسلامي استخدام أداة الحد الأدنى للاحتياط النقدي مع وضع بعض التغييرات البسيطة المتعلقة بالعقوبات المفروضة عند نقصان رصيد المصرف التجاري في نهاية الاقفال اليومي، من خلال نظام المشاركة بفرض غرامات على مقدار النقص في الرصيد اليومي بدل

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2018

فرض فائدة عن مبلغ هذا الانخفاض بسعر يزيد عن سعر البنك بنسبة تتراوح بين 3 بالمائة إلى 5 بالمائة في النظام الاقتصادي الربوي، ومن جهة أخرى فإن الاحتياطي القانوني يقدر بالنسبة للودائع تحت الطلب ويستبعد ودائع المضاربة والاستثمارات الأخرى من ذلك لاختلاف طبيعة العمل بين المصرف الإسلامي كمصرف استثماري بالأصل والمصرف الربوي الذي يحصل على فائدة ثابتة في جميع الحالات دون انتظار نتائج العمليات الاستثمارية التي يتحملها المقترضون، الحكمة من وجود احتياطي نظامي مقابل الودائع الجارية دون ودائع المضاربة لأن هذه الأخيرة تعتبر جزء من رأس المصرفي ولا يطلب احتياطي نظامي دون حقوق الملكية فلا مبرر له غذا مقابل ودائع المضاربة .

- نسبة السيولة: المصارف تلتزم بنسبة معينة من التزاماتها من السيولة السائلة سواء كانت في الصندوق أو أموال قيد التحصيل والارصدة الموجودة لدى المصارف الأخرى أو لدى البنك المركزي ، تتحدد هذه النسبة من خلال عدة مؤشرات من بينها درجة تطور العادات المصرفية، وحدود استعمال النقود السائلة في المعاملات... إضافة إلى حاجة الاقتصاد الوطني من خلال السلطة النقدية الممثلة على البنك المركزي الذي يحدد نسبة النقود السائلة المحتفظ بها من أجل التحكم في عملية التمويل بالنقصان أو الزيادة.

- الحد الأعلى لإجمالي التمويل: يقوم البنك المركزي بتحديد سقف التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية حسب حاجة الاقتصاد لذلك، عند حدوث حالة عدم الالتزام من قبل البنوك بتخطي الحد الأعلى للتمويل يقوم البنك بفرض عقوبة متمثلة بإيداع مبلغ بقيمة تتجاوز لدى البنك المركزي أو فرض فائدة على قيمة تتجاوز هذا يتعلق بالبنوك الربوية، أما في ظل نظام المشاركة التي تستخدمها البنوك الإسلامية عند حدوث هذا تتجاوز يقوم البنك المركزي الإسلامي بفرض غرامات مالية أو أي جزاء عقابي متناسب مع المقدار الذي يزيد عن السقف الائتماني (نصبة، 2014، صفحة 215).

هناك بعض الأدوات الأخرى التي لا تتأثر بإلغاء سعر الفائدة بتطبيق نظام المشاركة يمكن الاستفادة منها تتمثل في:

- تحديد أنواع ونسب الاحتياطات النقدية المقبولة؛
 - الزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة.
- كما يوجد بعض الأدوات الكيفية تتمثل في الاقناع الادبي، الرقابة المباشر والاورام الملزمة، والرقابة المباشرة.

❖ أدوات السياسة النقدية التي تتأثر بإلغاء سعر الفائدة:

الأدوات الكمية (المباشرة):

من أهم الأدوات التي تعتمد على سعر الفائدة التي وجب البحث على إيجاد بدائل لها لتتوافق مع مرتكزات الاقتصاد

الإسلامي نذكر منها:

• سعر المصرف (سعر إعادة الخصم) يستبدل بالتمويل على أساس المشاركة والمضاربة:

سعر المصرف أو سعر إعادة الخصم ونعني به هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصير الأجل، والعملية تقتضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم (بن علي، 2017، صفحة 122)، هذه المقاربة محضرة في الاقتصاد الإسلامي وتم استبدال مقابل ذلك التمويل على أساس المشاركة والمضاربة أي دخول المصرف المركزي مع المصرف الإسلامي باعتباره شريكا أو مضاربا وفقا لضوابط العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لسد النقص المؤقت في السيولة النقدية بدلا لسعر الحسم ، كما يوجد هناك آليه أخرى تتمثل في تعاون المصارف على تبادل التسهيلات دون اللجوء إلى سعر الحسم وذلك على النحو التالي(شاويش، 2011، الصفحات 252-256):

- يمكن تفاهم المصارف مع بعضها على تبادل التسهيلات الائتمانية في نطاق المشاركة في الربح والخسارة، وضمن صيغ استثمارية تسمح بها الشريعة.

- أن تقييم المصارف صندوقاً مشتركاً في المصرف المركزي باعتباره جزءاً من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني لتأمين العون المتبادل.

كما يمكن أيضاً استخدام الزكاة كوسيلة لإمداد البنوك التي تعاني من عجز في السيولة، فالزكاة يمكن أن تكون بديلاً لسعر الحسم، بمعنى أنها تقلل من الحاجة إليها، باعتباره وسيلة للحد من الائتمان أو الزيادة فيه.

• عملية السوق المفتوحة التقليدية تستبدل بعملية السوق المفتوحة تعمل في إطار الصيرفة الإسلامية:

عملية السوق المفتوحة وسيلة مباشرة تؤثر على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش، وقد تتأثر هذه العمليات بسعر الفائدة في السوق، وهي تؤثر فيه خاصة في الأجل الطويل (الشافعي، 1986، صفحة 298). نجد في ظل الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم الربا (الفائدة)، وبالتالي التعامل وفق السوق المفتوحة في الاقتصاد الإسلامي يجب أن يتم وفق حدود تعاليم الشريعة الإسلامية وأحكامها الغراء، فالتعامل بالأوراق المالية التي تجلب الربا محذور ومن ثم يجب على السلطة النقدية - البنك المركزي الإسلامي - أن يتعامل بالأسهم فقط لأنها جزء من رأس مال الشركات على أن تكون هذه الشركات تتعامل وفق الأحكام الشرعية الإسلامية، ولا يتم التعامل بالسندات فهي عبارة عن قروض بفوائد فهي من الأعمال المحرمة طبقاً لأحكام الشريعة (الكفراوي، 2006، صفحة 195). ففي ظل نظام المشاركة يمكن أن نميز عدد من الأدوات التي تستخدم في عملية السوق المفتوحة أهمها: (صالح، 2001، الصفحات 63 - 64)

- الأدوات القائمة على الملكية: هذه الأدوات تخضع لقوى السوق في تحديد أسعارها وبالتالي يمكن بيعها بسعر السوق الذي قد يزيد أو ينقص أو يتساوى مع ثمن شرائها أو إصدارها الأول، ترتبط هذه الأدوات بمشروع حقيقي واستثماري مادي وليس استثمار رمزي صوري، وهي: (صكوك الاجارة، أسهم المشاركة، أسهم المضاربة، أسهم الانتاج).

- الأدوات المالية القائمة على المديونية: تركز هذه الأدوات على المديونية التي قد تنشأ عن القروض أو عن بيع، تتميز هذه الأدوات بارتباطها بالإنتاج المادي للسلع والخدمات، ويمكن أن تقدم الضمانات اللازمة والرهون المناسبة لحامل هذه السندات أهمها: (سندات البيع، سندات الاستصناع، سندات السلم، سندات الاجارة).

3.2. النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي عدة تعريفات نستعرض بعضها فيما يلي:

يعرف على أنه " هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من لدخل الحقيقي". (عجيمة و ناصف، 2003، صفحة 71). كما يعرف النمو الاقتصادي - عادة - بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ اقتصاد من الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية Cyclical وليست مضطربة Secular وتم لا يعتبر ذلك نمواً اقتصادياً " (أبدجمان، 2010، صفحة 455).

كما يمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة على الرقعة الجغرافية للدولة. (ينشأ داخل الدولة بغض النظر عن جنسية الشخص أو المؤسسة الذي ينتجه) (عبد اللوي، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، 2020، صفحة 31).

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن أن نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

الحقيقي.

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2018

4.2. السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي في السودان:

تعتبر الزكاة إحدى السياسات المالية العامة التي تنتهجها السودان، من أجل تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال هذا المحور سوف نقف على تجربة ديوان الزكاة في السودان، من خلال التعرف على أوعية الزكاة ومصارفها.

❖ **تجربة الزكاة في السودان:** صدر أول قانون للزكاة سنة 1980 أطلق على هذا القانون اسم صندوق الزكاة، إلا أنه لم يطغى عليه الطابع الرسمي الأمر الذي أدى إلى استبداله بقانون جديد سنة 1984، يسمى قانون الزكاة والضرائب، غلب على هذا القانون طابع الاجبارية في الدفع لمن يتماطل، إلا أنه كانت له آثار سلبية على ميزانية الدولة حتى بلغ العجز (45% من الميزانية)، مما أدى إلى استبداله مرة أخرى بقانون جديد يفصل الزكاة عن الضرائب سنة 1986 بموجب هذا القانون أنشئ ديوان مستقل بالزكاة بهيكله وإداراته التي تتولى إدارة الزكاة جباية وتوزيعا في كل السودان، وتطور الأمر إلى تنظيم قانون جديد يواكب التطور الذي طرأ على البنية التنظيمية للتطبيق الرسمي، أطلق عليه قانون الزكاة سنة 1990، تم العمل به إلى غاية 2000، ثم تخلى عليه بسبب ظهور بعض المستجدات الفقهية، ليصدر قانون آخر سنة 2001 المسى بقانون الزكاة ولتبيان تفصيلاته لحقه صدور قرار لائحة الزكاة سنة 2004 (بوكليخة، 2015، صفحة 8)، لسد الثغرات التي كانت مهمة أو معقدة، وعرف القانون زكاة المال المستفاد وأدخل أموال الدولة المستثمرة ضمن الأموال التي تجب فيها الزكاة تحقيقا لعدالة المنافسة في السوق، وألغى نسبة (20%) المخصصة من الزكاة للمكلف ليدفعها أو يصرفها بنفسه على الفقراء والمساكين والمستحقين (أحمد معلي، 2017، صفحة 62).

يعتمد ديوان الزكاة على سته مواعين لجباية أموال الزكاة هي: زكاة الزروع، زكاة الثمار، زكاة الأنعام، زكاة عروض التجارة، زكاة المال المستفاد، زكاة المستغلات، زكاة المهن الحرة، وتم اضافة زكاة المعادن سنة 2013، خاصة بعد ارتفاع عائدات الذهب، فيما يلي نوضح تطور مساهمة الأوعية الستة في اجمالي جباية الزكاة في السودان.

❖ **تجربة البنك المركزي السوداني في ادارة السياسة النقدية:** ظلت مجهودات بنك السودان متواصلة في البحث عن بدائل شرعية لسعر الفائدة المحظور شرعا وفق المنظور الإسلامي، من أجل توظيفها في عملية السوق المفتوحة وذلك لتنفيذ السياسة النقدية وتنظيم وإدارة السيولة، حيث مرت بعدة محاولات كانت أولها هي تجربة العائد التعويضي، لتلها بعد ذلك آلية غير مباشرة في ادارة السيولة هي هوامش المراجحات ونصيب العميل في عقود المشاركة وهوامش الإدارة في عقود المضاربة، رغم النتائج الإيجابية التي حققتها هذه الآلية إلا أن بنك السودان بحث عن آليات أخرى لإدارة السيولة فاهتدى إلى آلية الاحتياطي النقدي القانوني، التي يغير فيها من وقت لأخر، وفي ظل غياب عملية خصم الكمبيالة من قبل البنوك التجارية أبتكر بنك السودان ما عرف بنوافذ البنك المركزي للتمويل التي تتكون من نافذتين أولاهما ما يعرف بنافذة العجز السيولي، والثانية ما يعرف بنافذة تمويل الاستثمار، هذه الأخيرة تقوم بتمويل الاستثمار، أما الأولى تقوم بدور الممول الأخير (المقرض الأخير) (financier (lender) of last resort) (محمد حسن، 2004، الصفحات 11-12).

بالرغم من تعدد آليات السياسة النقدية التقليدية وغير تقليدية التي انتهجها بنك السودان، إلا أن الجهود بقيت مستمرة بمرتجى الوصول إلى آليات وأدوات توظف في عملية السوق المفتوحة تتماشى مع أسس ومركبات الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم بحظر المعاملات الربوية في التعامل، وبجهود حثيثة ومشاركة بين بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف وبدعم من صندوق النقد الدولي، تم الاهتداء إلى ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة وتنظيم السيولة تقوم مقام عملية السوق المفتوحة في النظام التقليدي، وقد سمي الجيل الأول من هذه الشهادات شهادات

مشاركة البنك المركزي (شمم)، وشهادات مشاركة الحكومة (شهادة)، أما الجيل الثاني تتمثل في صكوك الاستثمار الحكومي (صرح)، وصكوك تملك أصول بنك السودان المركزي وإيجاراتها له (شهاب). (عبد الكريم حسين، 2010، صفحة 12)، تتميز هذه الصكوك بدرجة من المرونة والواقعية وتستند على الصيغ الشرعية الإسلامية بدلا عن المديونية، وبما أن بنك السودان ووزارة التخطيط الاقتصادي لا يتعاملان بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة، فقد تم انشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في البنوك المملوكة لهما كليا أو جزئيا لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان المركزي و1% لوزارة المالية، وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات لعام 1925م في عام 1998م برأس مال مصرح به قدره 10 مليون دينار، ورأس مال مدفوع قدره 2 مليون دينار، ويمثل الشريحة (ب) من رأس مال الشركة، أما الشريحة (أ) من رأس مال الشركة تتكون من القيمة المحاسبية (Fairvalue) لكل البنوك المملوكة كليا أو جزئيا لكل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وقد بلغت القيمة المحاسبية لهذه البنوك في نهاية أبريل 1998م نحو 3.94 بليون دينار سوداني. أصدرت بموجبها عدد 3940 شهادة من شهادات بنك السودان المركزي (شمم) بقيمة اسمية قدرها واحد مليون دينار للشهادة الواحدة. وذلك بعد أن قام كل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية بتحويل أصولهما في هذه البنوك للصندوق تحت ادارة شركة السودان للخدمات المالية (التقرير السنوي التاسع، 2017، صفحة 10). فيما يلي تناول موجز لهذه الشهادات:

الجدول رقم: (1) العلاقة التعاقدية للشهادات الحكومية الإسلامية في السودان والهدف منها

الشهادات	تاريخ العمل بها	العلاقة التعاقدية (الصيغة)	الهدف من اصداها
شمم	1998م-2004م	صيغة المشاركة	ادارة السيولة في الاقتصاد (عمليات السوق المفتوحة)
شهادة	1999م إلى يومنا هذا	صيغة المشاركة	ادارة السيولة، تمويل العجز، تجميع المدخرات للاستثمار
صرح	2003م إلى يومنا هذا	المضاربة المقيدة بين المستثمر والشركة، مرابحة سلم.. بين الشركة والوزارة	تمويل مشاريع البنى التحتية (التعليم، الصحة، المياه..)
شهاب	2005م إلى يومنا هذا	عقد الوكالة بين المستثمر والشركة، على أساس شراء الأصل وتأجيره بين الشركة والبنك	ادارة السيولة، توفير فرص استثمارية تحقق ربح لحامل الشهادة
شموخ	اكتوبر 2009 إلى اكتوبر 2010	عقد المضاربة الشرعية بين المستثمر والشركة، عقد المضاربة المقيدة بين الشركة والوحدات بالجهاز المصرفي	تمويل استرداد سلع وفق أحكام الشريعة الإسلامية
شامة	2010م إلى يومنا هذا	عقد الوكالة بأجر بين المستثمر والشركة، على أساس شراء أصل وتأجيره بين الشركة والوزارة	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها
نور	2012م إلى 2013م	عقد المضاربة المقيد بين المستثمرين والشركة على أساس شراء الأصل وتأجيره بين الشركة والوزارة	توفير فرص استثمارية تحقق ربح لحملة الشهادات كما توفر موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة
شاشة	2013م إلى يومنا هذا	عقد المضاربة بين المستثمرين والشركة على أساس شراء الأصل وتأجيره بين الشركة والوزارة	توفير فرص استثمارية تحقق ربح لحملة الشهادات كما توفر موارد مالية مناسبة للدولة بالإضافة إلى صناعة الصناديق الاستثمارية في البلد.
بريق	مطلع نوفمبر 2018	صيغة المضاربة المقيدة (شراء وبيع الذهب)	حشد المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين، توفير موارد النقد الأجنبي للدولة

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماد على: التقارير السنوية لبنك السودان 2002-2018

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2018

الجدول أعلاه يوضح الصكوك الإسلامية المستخدمة في السودان مع تبيان الهدف في استعمالها، في دراستنا سوف نركز فقط على الصكوك الإسلامية شهامة، وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي منذ العام 1999م نيابة عن حكومة السودان، ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة (التقرير السنوي التاسع، 2017، صفحة 12). من أهم خصائصها ما يلي: (أحمد شعبان، 2013، صفحة 180)

- تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار، وتمثل وسيلة لتمويل عجز الموازنة وأليه لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي.
- تمكين وزارة المالية من الاستدانة من موارد مالية حقيقية غير تضخمية مما يقلل من اعتمادها على الاستدانة من بنك السودان المركزي (التقرير السنوي التاسع، 2017، صفحة 12)

تتلخص آلية عمل شهادات المشاركة الحكومية شهامة في طرح الشهادات للشراء في حالة سحب السيولة، أما في ضخ السيولة فتتوجه الشركة بشراء الشهادات أو خفض كمية الإصدار. وتصدر هذه الشهادات على فترات استحقاق متفاوتة.

3. النتائج والمناقشة:

لغرض تقدير العلاقة بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي، استخدمنا بيانات سنوية لسلاسل زمنية، لمجموعة من المتغيرات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي (الصكوك الإسلامية شهامة، الحصيلة السنوية للزكاة، صيغة التمويل بالمشاركة)، بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان CBOS، والإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء PRSD، وبيانات البنك الدولي BM، وديوان الزكاة، تم اختيار البيانات استناداً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، قمنا باستخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلة في النموذج لغرض الحصول على تجانس للبيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات.

1.3. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

الجدول رقم: (2) متغيرات الدراسة: تعريفها، رمزها، مصدرها.

المتغير	تعريفه	رمزه	المصدر
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	يعبر على كمية السلع والخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد، يحسب بعلاقة نمو السكان بالدخل الوطني فإذا كان معدل نمو هذا الأخير أكبر من معدل نمو السكان يدل ذلك على وجود نمو اقتصادي، يحسب عن طريق قسمة الدخل الوطني على عدد سكان البلد إما على أساس أسعار السنة الحالية (نقدي)، أو على أساس أسعار سنة الأساس (حقيقي). يتم التعبير عنه بالجنيه السوداني	LPCG	البنك الدولي BM
الصكوك الإسلامية (شهادات المشاركة الحكومية شهامة)	يتم التركيز في عمليات السوق المفتوحة التي ينتهجها بنك السودان على الصكوك الحكومية المتمثلة في بيع وشراء شهادات مشاركة الحكومة (شهامة). قد تم استخدام قيمة الشهادات المشتراة، التعبير عنها بالجنيه السوداني	LSUKUK	بنك السودان CBOS الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء PRSD
صيغة التمويل بالمشاركة	هي اشتراك بين طرفين أو أكثر لتمويل عملية، صفقة أو مشروع معين، أما مشاركة في رأس المال أو في رأس المال والعمل، وتوزع الأرباح والخسائر بينهما حسب الاتفاق	LMUCHARKA	بنك السودان CBOS
الزكاة	وجوب الزكاة على الأموال والزروع، عروض التجارة، الأنعام، المستغلات، المهن الحرة، بالإضافة إلى المعادن ابتداء من سنة 2013 بحيث يسعى الديوان للوصول إلى جميع الأموال	LZAKA	التقارير السنوية ديوان الزكاة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وتقارير بنك السودان وديوان الزكاة السوداني

2.3. دراسة استقراره السلاسل الزمنية TimeseriesStationarytest:

قبل تقدير أي نموذج تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي ضرورة تحري استقراره السلاسل الزمنية، حيث يعتبر شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراره السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية.

لذا سنقوم أولاً باختبار استقراره السلاسل الزمنية مستعملين (اختبار ديكي فولر المطور) ADF، هذا الاختبار يعتمد على تقدير ثلاث نماذج، النموذج الثالث يختبر احتواء على مركبة الاتجاه العام والقاطع بالإضافة إلى جذر الوحدة، النموذج الثاني يختبر جذر الوحدة والقاطع، النموذج الأول يختبر جذر الوحدة فقط.

الجدول رقم: (3) اختبار استقراره السلاسل الزمنية جذر الوحدة ADF

النتيجة	عند الفرق الثاني		عند الفرق الأول		عند المستوى		المتغير	
	C	Trend C	C	Trend C	C	Trend C		
I(1)	/	/	-3.1857**	-3.5382*	-1.4103	-0.9361	LPCG	
I(0)	/	/	/	/	-8.8039 ***	-7.5658***	LSUKUK	
I(2)	-3.8494**	-3.7448**	-1.9228	-3.2674	-0.0341	-2.0866	LZAKA	
I(1)	/	/	-3.5620**	-3.4377*	-0.5885	-2.5195	LMUCHARKA	
القيم الحرجة	عند الفرق الثاني		عند الفرق الأول		عند المستوى			
	-3.9203	-4.6678	-3.8867	-4.6162	-3.8573	-4.5715		%1
	-3.0655	-3.7332	-3.0521	-3.7104	-3.0403	-3.6908		%5
							%10	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

وفقاً لنتائج الاختبار التي يبينها الجدول رقم (4)، فإن متغير الصكوك الإسلامية شهامة LSUKUK مستقرة عند المستوى بمستوى معنوية 5%، حيث كانت القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة لاختبار ديكو فولر ADF أكبر من القيم المطلقة المجدولة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض فرضية العدم القاضية بوجود جذر وحدة ونقبل الفرضية البديلة، يعني ذلك بأن متغير LSUKUK متكامل من الدرجة الصفر I(0)، أما باقي متغيرات الدراسة LPCG، LMUCHARKA لم تستقر إلا بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، 10%، أي متكاملة من الدرجة الأولى I(1) باستثناء سلسلة الزكاة LZAKA التي لم تستقر إلا بعد أخذ الفرق الثاني وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة I(2) عند مستوى معنوية 5%، 10%.

3.3. تحديد اختبار فترات الابطاء المثلى:

قبل تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي يجب تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج، والتي تشير إلى التباطؤ الزمني للنظام ككل، بناء على ذلك تم الاعتماد على مجموعة من المعايير أو المؤشرات الإحصائية التي يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم: (4) معايير تحديد فترات الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-13.13009	NA	7.89e-05	1.903343	2.101204	1.930626
1	73.90058	125.7110 *	3.13e-08 *	-5.988953 *	-4.999651 *	-5.852542*

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

دراسة العلاقة السببية طويلة الأجل بين أدوات السياستين المالية والنقدية وفق المنظور الاسلامي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2018

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن كل المعايير الخمسة دلت على أن درجة التأخير الملائمة هي الدرجة الأولى $P=1$ ، وباعتبار أن السلاسل الزمنية متكاملة من درجات مختلفة فإن النموذج الأنسب استخدامه هو منهجية Toda-yamamoto لتقدير نموذج VAR، من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة ودرجة التأخير تحصلنا على $D_{max}=2$ ، و $K=1$

4.3. منهجية Toda-Yamamoto لاختبار السببية في الأجل الطويل: اقترح (Toda and Yamamoto 1995) منهجية جديدة لتقدير السلاسل الزمنية في حالة المتغيرات ذات درجات مختلفة من التكامل $I(0)$ ، $I(1)$ أو حتى $I(2)$ ، وذلك من خلال تقدير نموذج $VAR(K+d_{max})$ (Toda)، حيث d_{max} هو الدرجة الأكبر للتكامل بين المتغيرات. وتتبع منهجية (Toda - Yamamoto) الخطوات التالية: (Dritsaki & Toda, pp. 120-129)

- نجد درجة التكامل لكل سلسلة، وإذا كانت درجات التكامل مختلفة نحدد الدرجة الأكبر (d_{max}) .
 - نقوم بإنشاء نموذج VAR للسلاسل عند المستوى بغض النظر عن درجة التكامل الذي عثرنا عليه.
 - نحدد درجة نموذج $VAR(K)$ من طول التأخير بالاعتماد على معايير LR. FPE. AIC. SC. HQ.
 - نختبر إذا تم تحديد $VAR(K+d_{max})$ (نموذج VAR المعدل) بشكل صحيح.
 - إذا كانت السلاسل تحتوي على درجة التكامل نفسها، فنستمر في اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية Johansen، وخلاف ذلك نستخدم منهجية Pesaran.
 - بغض النظر عن نتيجة التكامل المشترك، نستمر في اختبار السببية.
 - نحصل على نموذج $VAR(K+d_{max})$ باستخدام التأخير المناسب لكل معادلة من النظام.
 - نقوم بتطبيق اختبار السببية Granger باستخدام المعادلات الزوجية واختبار والد المعدل (Wald M) لمعنوية المعلمات على المعادلات التي تم فحصها على فترات زمنية متتالية $(K+d_{max})$.
 - يتبع اختبار والد المعدل توزيع مربع كاي (X^2) بشكل تقريبي ودرجات الحرية مساوية لعدد الفترات الزمنية $(K+d_{max})$.
 - رفض الفرضية الصفرية يستلزم رفض سببية Granger
 - وأخيراً نتحقق من وجود تكامل مشترك في نموذج VAR.
- وتكون صيغة نموذج VAR لسببية (Toda - Yamamoto) لمتغيرين (X,Y) على النحو التالي:

وعليه بعد معرفة درجة التكامل بين السلاسل الزمنية $D_{max}=2$ ، ومعرفة عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة $K=1$ يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي الموجه المطور Augmented VAR model تحت بعض القيود على مصفوفة المعلمات، أي تقدير نموذج $(P+d_{max})$ thordervar (Toda & Yamamoto, 1995, pp. 225-250) الجدول التالي يوضح نتائج اختبار العلاقة السببية الطويلة الأجل (Toda-yamamoto).

الجدول رقم: (5) نتائج اختبار السببية Toda-yamamoto

Dependent variable: LPCG				Independent variable: LSUKUK			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
LSUKUK	18.97829	1	0.0000	LPCG	0.483647	1	0.4868
LZAKA	7.245426	1	0.0071	LZAKA	2.180625	1	0.1398
LMUCHARKA	2.710884	1	0.0997	LMUCHARKA	8.21E-05	1	0.9928
All	18.98002	3	0.0003	All		3	0.2173
Independent variable: LZAKA				Independent variable: LMUCHARKA			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
LPCG	0.493754	1	0.4823	LPCG	0.157008	1	0.6919
LSUKUK	1.578623	1	0.2090	LSUKUK	4.723896	1	0.0297
LMUCHARKA	0.950237	1	0.3297	LZAKA	13.06577	1	0.0003
All	14.15518	3	0.0027	All	45.38332	3	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

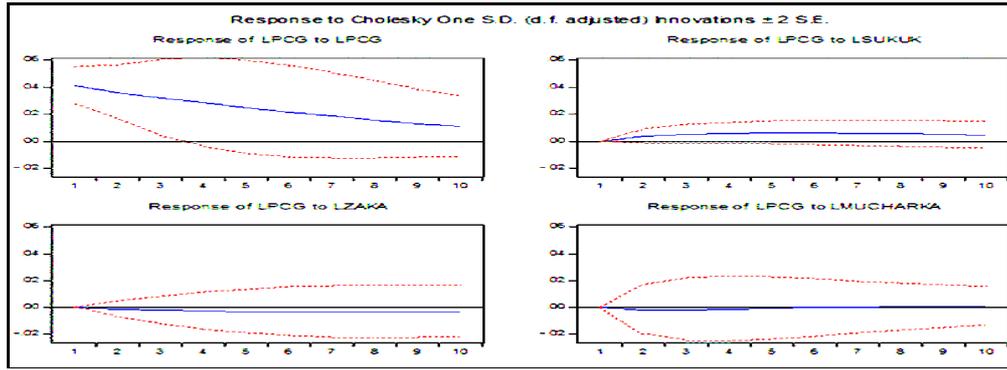
يتضح من خلال نتائج اختبار السببية بين المتغيرات وفق منهجية (1995) Toda-Yamamoto، يتضح أن متغير الصكوك الإسلامية (شهادة) LSUKUK الممثل للسياسة النقدية يرتبط بعلاقة سببية طويلة المدى في اتجاه واحد Unidirectional causal relationship مع متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG الممثل للنمو الاقتصادي، وعليه فالصكوك الإسلامية شهادة تسبب النمو الاقتصادي LPCG causes LSUKUK، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value لاختبار Modified Wald test المستخدمة في اختبار السببية (1995) Toda&yamamoto، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين الصكوك الإسلامية شهادة LSUKUK ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG ما مقداره (0.0000) وهي معنوية عند 1% ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن الصكوك الإسلامية (شهادة) لا تسبب النمو الاقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة بأن الصكوك الإسلامية (شهادة) تسبب النمو الاقتصادي).

كما نلاحظ أيضا من خلال نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وفق منهجية (1995) Toda-Yamamoto، أن متغير الزكاة المعبر عن السياسة المالية الإسلامية LZAKA يرتبط هو أيضا بعلاقة سببية طويلة المدى في اتجاه واحد مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي، وعليه فالزكاة تسبب النمو الاقتصادي LZAKA causes LPCG، أما النمو الاقتصادي لا يسبب الزكاة LPCG does not cause LZAKA، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value لاختبار Modified Wald test المستخدمة في اختبار السببية (1995) Toda&yamamoto، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين الزكاة LZAKA ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG ما مقداره (0.0071) وهي معنوية عند 1% ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأن الزكاة لا تسبب النمو الاقتصادي، ونقبل الفرضية البديلة بأن الزكاة تسبب النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا من خلال نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وفق منهجية (1995) Toda-Yamamoto أن متغير صيغة التمويل بالمشاركة المعبر عن السياسة النقدية الإسلامية LMUCHARKA ترتبط هي أيضا بعلاقة سببية طويلة المدى في اتجاه واحد مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي، وعليه فصيغة التمويل بالمشاركة تسبب النمو الاقتصادي LMUCHARKA causes LPCG، أما النمو الاقتصادي لا يسبب المشاركة LMUCHARKA does not cause LPCG، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value لاختبار Modified Wald test المستخدمة في اختبار السببية (1995) Toda&yamamoto، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين صيغة التمويل بالمشاركة LMUCHARKA ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG

- القراءة الإحصائية للنموذج: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مقبول احصائيا، يقدر معامل التحديد $R^2=0.971582$ ، مما يعني أن النمو الاقتصادي مفسر بنسبة 97% من خلال متغيرات السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي، أما النسبة الباقية 3% تعود لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، وحسب اختبار t- statistic نلاحظ أن جميع معلمات النموذج معنوية عند مستوى 5%، 10%، كما نلاحظ أيضا أن اختبار $f\text{-statistic}=111.1123$ أكبر من القيمة الجدولة 2.00 مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.
- القراءة الاقتصادية للنموذج: من خلال نتائج الجدول رقم (6) نلاحظ بأن الصكوك الإسلامية شهامة ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية كما نلاحظ أيضا بأن كل من صيغة التمويل بالمشاركة والزكاة يرتبطان بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، 10% على التوالي وهو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية.
- التفسير الاقتصادي للنموذج: يمكن تفسير العلاقة الطردية بين الصكوك الإسلامية شهامة والنمو الاقتصادي للفترة السابقة، النظرية الاقتصادية تقر بأن السياسة النقدية التوسعية من شأنها أن ترفع السيولة في الاقتصاد، أما السياسة النقدية الانكماشية تسعى إلى تخفيض السيولة في الاقتصاد، فعندما يقوم بنك السودان بتبني سياسة نقدية توسعية يعنى الدخول إلى السوق المفتوحة مشترتا للصكوك الإسلامية وبالتالي ضخ أموال من شأنها رفع السيولة في الاقتصاد وزيادة أرباح أصحاب الشهادات الأمر الذي يؤدي إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكنتيجة إلى ذلك رفع النمو الاقتصادي.
- كما يمكن تفسير العلاقة العكسية بين الزكاة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، تقر النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة حصيلة الزكاة تؤدي إلى رفع الاستهلاك العائلي وبالتالي رفع الطلب الأمر الذي يؤدي إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، يمكن تفسير العلاقة العكسية بين الزكاة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفترة السابقة إلى الفترة الفاصلة (الفجوة) بين اقتطاع الزكاة وتوزيعها.
- ❖ دالة الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين:
- دالة الاستجابة الفورية لردة الفعل **ImpulseResponseFunction**: تهتم دالة الاستجابة الفورية بقياس ردة الفعل المحتملة لمتغير ما نتيجة حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في أحد المتغيرات الأخرى بالنموذج، بذلك فهي تساعد بتتبع المسار الزمني للصدمة التي قد تتعرض لها مختلف المتغيرات في النموذج، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسبب محدد، فإن دالة الاستجابة الفورية تقيس أثر تلك الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى (الملي، طقطق، ونقار، 2021، صفحة 51)، الشكل الموالي يستعرض دوال الاستجابة الفورية لمتغيرات الدراسة

الشكل رقم: (2) دالة الاستجابة الفورية



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

يوضح الشكل رقم (2) تأثيرات كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG، الصكوك الإسلامية (شهادة) LSUKUK، صيغة التمويل بالمشاركة LMUCHARKA، حصيلة الاجمالية للزكاة LZAKA في السودان على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG المعبر على النمو الاقتصادي خلال عشرة فترات، نستعرضها من خلال النقاط التالية:

- أثر صدمة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: تظهر جليا أن الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نفسه، تقابله استجابة فورية ومعنوية وايجابية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير والمتوسط والطويل. إلا أن هذا الأثر في المدى القصير يكون كبير بالمقارنة بالمدى الطويل.
- أثر صدمة في الصكوك الإسلامية (شهادة): من خلال نتائج الجدول يتضح أن حدوث صدمة مفاجئة (غير متوقعة) في الصكوك الإسلامية (شهادة) بمقدار انحراف معياري واحد سوف يكون له الأثر الايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، هذا الأثر يبدأ في تزايد خلال الفترة القصيرة ليستقر في باقي الفترات الأخرى (المتوسط، الطويل).
- أثر صدمة في الحصيلة الاجمالية للزكاة: حدوث صدمة مفاجئة في الزكاة بمقدار انحراف معياري واحد يكون له الأثر السلبي بداية من الفترة الثانية ليستمر إلى نهاية الفترة الأخيرة.
- أثر صدمة في صيغة التمويل بالمشاركة: من خلال نتائج الشكل يتضح أن حدوث صدمة مفاجئة في صيغة التمويل بالمشاركة يكون له الأثر الايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الأولى ليصبح الأثر سلبي خلال الفترات 2 إلى غاية 4، ليعود هذا الأثر ايجابيا بوتيرة مستقرة خلال الفترات 5 إلى 10، هذا يدل على أن التمويل بالمشاركة في السودان يحتاج إلى وقت طويل حتى يتضح أثره على النمو الاقتصادي.

❖ تحليل مكونات التباين لنموذج VAR:

الجدول رقم: (7) نتائج تحليل التباين لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Period	S.E.	LPCG	LSUKUK	LZAKA	LMUCHARKA
1	0.041267	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.055009	99.43367	0.407980	0.062914	0.095437
3	0.063937	98.72175	0.963782	0.168824	0.145642
4	0.070272	98.02786	1.520656	0.296273	0.155208
5	0.074894	97.38603	2.032888	0.433692	0.147391
6	0.078284	96.80239	2.487549	0.573779	0.136279
7	0.080757	96.27769	2.882703	0.711348	0.128259
8	0.082537	95.81165	3.220332	0.842497	0.125521
9	0.083796	95.40350	3.503989	0.964288	0.128221
10	0.084667	95.05178	3.738007	1.074614	0.135598

Cholesky Ordering: LPCG LSUKUK LZAKA LMUCHARKA

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

يظهر الجدول رقم (8) نتائج تحليل مكونات التباين لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPCG في السودان المعبر على النمو الاقتصادي، المفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في كل من الصكوك الإسلامية (شهامه) LSUKUK، صيغة التمويل بالمشاركة LMUCHARKA، وحصيلة الزكاة السنوية LZAKA، هذا التحليل يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من آثار كل من الزكاة، المشاركة، الصكوك الإسلامية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، تظهر النتائج أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الأولى تنسب إلى المتغير نفسه، أما الفترة الثانية المستقبلية فإن 99% من تباين خطأ التنبؤ يعود للمتغير نفسه و 1% يعود إلى المتغيرات الأخرى التي تساهم في ذلك 0.4% الصكوك الإسلامية، 0.06% صيغة التمويل بالمشاركة، 0.095% تعود إلى حصيلة الزكاة، تبقى مساهمة كل هذه المتغيرات ضعيفة جدا إلى غاية السنة الأخيرة حيث لا تتعدى كلها 5% أما نسبة 95%، تهزى إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نفسه. برغم من ضعف القوة التفسيرية للمتغيرات الثلاثة إلا أننا نجد أن الصكوك الإسلامية (شهامه) الأقوى تفسيراً لأخطاء تباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.73%.

4. خاتمة:

من خلال اشكالية الدراسة التي تمحورت حول تحديد العلاقة السببية واتجاهها بين أدوات السياستين النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر معبر على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000-2018، توصلنا إلى مجموعة من النتائج واهتدينا إلى جملة من التوصيات:

1.4. نتائج الدراسة: نلخص النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية

- ✓ دلت نتائج اختبار السببية لـ Toda and Yamamoto 1995 على وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تتجه من أدوات السياسة النقدية الإسلامية (الصكوك الإسلامية شهامة، صيغة التمويل بالمشاركة) وأداة السياسة المالية الإسلامية (الزكاة) نحو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعبر على النمو الاقتصادي في السودان في الأجل الطويل. اذا نقول بأن أدوات السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي يسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية. وينفي صحة الفرضية الأولى التي تنص بوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين أدوات السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي المعبر على النمو الاقتصادي في السودان في المدى الطويل؛
- ✓ تظهر نتائج دوال الاستجابة بأن الصدمات المفاجئة (غير متوقعة) التي تحدث على الصكوك الإسلامية شهامة لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط والطويل. وهذا ما يثبت صحة الشق الأول من الفرضية الثالثة، أما الصدمات التي تحدث في الزكاة فكان لها الأثر السلبي ابتداء من السنة الثانية إلى غاية نهاية الفترة. وهذا ما ينفي صحة الشق الثاني من الفرضية الثالثة. كما تظهر النتائج بان الصدمات المفاجئة التي تحدث لصيغة التمويل بالمشاركة لها أثر سلبي خلال ثلاث فترات الأولى ثم يعود هذا الأثر ليصبح ايجابيا ابتداء من الفترة الخامسة إلى نهاية الفترة وهذا ما يثبت صحة الشق الثالث من الفرضية الثالثة؛
- ✓ ان متغيرات السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي تفسر النمو الاقتصادي في السودان بنسبة 97%، بينما ترجع نسبة 3% من التغير في النمو الاقتصادي إلى عوامل أخرى، وعلى الرغم من العلاقة الايجابية بين الصكوك الإسلامية شهامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلا أن نسبة تحليل التباين لم تتجاوز 4% ويمكن تفسير ذلك إلى أن مستوى الصكوك الإسلامية شهامة غير كافية لتغير معدل النمو الاقتصادي؛

✓ وفقا لدوال الاستجابة الفورية يتبين بأن السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي تحتاج إلى وقت طويل حتى تظهر أثرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعبر على النمو الاقتصادي.

2.4. التوصيات:

- ✓ التنسيق بين السياستان المالية والنقدية وفق المنظور الإسلامي من أجل رفع النمو الاقتصادي في السودان؛
- ✓ الاستفادة من تجربة السودان في تطبيق آليات السياسة النقدية والمالية وفق المنظور الإسلامي في التأثير على بعض المؤشرات الكلية؛
- ✓ زيادة كفاءة استخدام الزكاة في دعم النمو من خلال توجيه نسبة كبيرة نحو الاستثمار.

5. قائمة المراجع:

1. محمد على أحمد شعبان. (2013). السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي. دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
2. التقرير السنوي التاسع. (2017). شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.
3. أحمد مجذوب. (1996). السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي. أم درمان السودان: دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر.
4. بلعوز بن علي. (2017). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (المجلد الرابعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. بوبكر قريباي. (2015). السياستان المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة السودان 2001-2011. (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، جامعة المسيلة.
6. بومدين بوكليخة. (2015). الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة مقارنة بين تجربة السودان والجزائر. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، المجلد 2، العدد 16، الصفحات 1-21.
7. جمال لعمارة. (1996). النظام المالي في الاسلام. الجزائر: دار النبأ.
8. حازم محمود عيسى الوادي. (2014). النظام النقدي في الاسلام دراسة مقارنة، المجلد الأول. إربد- الأردن: عالم الكتاب الحديث.
9. صابر محمد حسن. (ماي، 2004). اطار السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي- تجربة السودان. سلسلة بحثية تصدر عن ادارة البحوث الادارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان.
10. صالح صالحجي. (2001). السياسة النقدية والمالية في ظل نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول. دار الوفاء.
11. صالح مصطفى أحمد معلي. (2017). رؤية معرفية لأثر الزكاة على تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي بالسودان للفترة 2000-2016. منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي.
12. عبد الستار شحاذة حسين. (2013). الادوات لايرادية العامة للسياسة المالية الإسلامية وضوابطها الشرعية. مجلة جامعة كركوك، (8)1.
13. عبد العزيز شعبان فهمي. (1995). السياسة المالية ودورها في اصلاح الاقتصاد الإسلامي. محاضرة مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري. 2-3- جويلية 1995، القاهرة.
14. عبد القادر خليل، وإدريس عبدلي. (2015). الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي- نحو مقارنة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية. مجلة الباحث(15).
15. عقبة عبد اللاوي. (2020). تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: مطبعة الرمال.
16. عقبة عبد اللاوي، فوزي محريق، وعصام جواوي. (2020). نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان للفترة 2000-2014. مجلة إسرائ الدولية للمالية الإسلامية، مجلد 11، العدد 1. الصفحات 124-167.
17. على معي الدين القره داغي. (2010). المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي. بيروت لبنان: دار البشائر الإسلامية.
18. عوف محمود الكفراوي. (2006). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة (المجلد الثانية). مركز الاسكندرية للكتاب.
19. قمر المللي، محمد جمال طقطق، وعثمان نقار. (2021). دراسة العلاقة السببية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والانفاق العام في سوريا للفترة 1990-2018. مجلة جامعة حماه، المجلد 4، العدد 6.
20. مايكل أيدجمان. (2010). الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة). ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية دار المريخ.
21. محمد الصحري. (2013). الاقتصاد الإسلامية رؤية مقاصدية. دار إحياء للنشر الرقمي.

22. محمد زكي الشافعي. (1986). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية.
23. محمد عبد العزيز عجيمة، و إيمان عطية ناصف. (2003). التنمية الاقتصادية. دار النشر الاسكندرية مصر.
24. محمد عبد المنعم عفر. (1980). السياسات الاقتصادية والشرعية وحل الأزمات وتحقيق التقدم. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
25. مسعودة نصبة. (2014). دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاقتصاد الإسلامي. مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة(العدد الثالث والثلاثون).
26. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح. (2015). السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي (المجلد الأول). اربد- الاردن: عالم الكتب الحديث.
27. نجم الدين عبد القادر حسين صوفي. (2015). السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة بالسياسة المالية في الاقتصاد الوضعي (المجلد 1). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
28. وليد مصطفى شاويش. (2011). السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي (المجلد الاول). بيروت لبنان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
29. يوسف الفكي عبد الكريم حسين. (2010). السياسة النقدية في الاطار الإسلامي - التجربة السوداني 1997-2008. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الرابع بكلية العلوم الادارية جامعة الكويت الازمة الاقتصادية العالمية من منظور اسلامي. 15-16 ديسمبر 2010، الكويت.
30. . Draitsaki, C., & Toda, Y. (n.d.). Causality Test between Inflation and Nominal Interest Rates: Evidence from Tgree Countries of Europe. International Journal of Economics and Financial(Issues7(6)), pp. 120-129.
31. Eko, S. (2020). the impact of zakat on economic Growth in 5 state in Indonesia. International Journal of islamic Banking and finance Reserch(4(1)).
32. Huma, N., Maira, A., Salman, A., Sayed, M., & Bukhari, H. (2019). Impact of Islamic Finance on economic growth in Pakistan. Economic Journal of Emerging Market(Issue 1, volum 11).
33. Noor Kartina, M., Nor Ermawati, H., & Nor Mosfirg, M. (2020). The Impact of zakat economic growth in malaysia. Journal of islamic economics and law. vo.l 1, No. 2.
34. Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly intergrated processes. Journal of Econometrics(vol. 66,issue 1-2).

